مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث ـ العدد الأول ـ يناير 2014م

أسس تقسيم الدوائر الانتخابية في ليبيا
دراسة في جغرافية الانتخابات

د خالد محمد بن عمور(*)

تمهيد

أصبحت الجغرافيا السياسية في الوقت الحاضر تهتم بدراسة العديد من الموضوعات بشكل معمق ومرتبط بالتحولات الاقتصادية والسياسية العالمية التي طرأت على الساحة السياسية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلي انتشار مفاهيم جديدة مثل العولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المواطنة، وأيضاً ظهور العديد من الدراسات الخاصة بسلوك الأفراد والجماعات تجاه بعض الظواهر مثل: دراسة السلوك الانتخابي للإفراد وتأثره بالظروف الجغرافية (جغرافية الانتخابات Electoral Geography) وعليه فان هذه الدراسة تندرج ضمن هذا الاتجاه الذي يهتم برسم وتحديد خريطة الدوائر الانتخابية في ليبيا ضمن منهجية جغرافية الانتخابات.

وجغرافية الانتخابات نشأت في العقد الثاني من القرن العشرين عندما نشر سيجفريد أول بحث في هذا الخصوص عام 1913م عن الانتخابات التي جرت في إقليم أردشي Ardeche بفرنسا، وهو يعتبر المؤسس الحقيقي لجغرافية الانتخابات، ويرجع تأخر دراسة جغرافية الانتخابات كموضوع في الجغرافيا السياسية إلي صعوبة توضيح أبعادها المكانية، وقد زاد الاهتمام كثيراً بجغرافية الانتخابات منذُ ستينيات القرن الماضي فقد وضعت فيها بعض الكتب وأجريت مئات الأبحاث والدراسات، وبدأت تتراكم عنها المعلومات والمعارف باطراد في الوقت الحاضر. ويرجع ذلك إلي ظهور المنهج الكمي ومنهج التحليل المكاني والمنهج السلوكي الذي يتخذ من سلوك الفرد وحدة للتحليل والدراسة، واستخدامها في دراسة جغرافية الانتخابات وكذلك لنشر نتائج الانتخابات، ولسهولة الحصول عليها.

واختلفت الآراء حول جغرافية الانتخابات، فالبعض يرى أن عملية الانتخابات لا تمت بصلة للجغرافيا بالمرة، ويرى فريق أخر أنها تنتمي لعلم الاجتماع أكثر من انتمائها للجغرافيا السياسية، وفي بعض الأحيان لا تحتوي دراسة الانتخابات على مغزى جغرافي كبير وفي هذه الحالة هي تتبع علم السياسة أكثر من تبعيتها للجغرافيا السياسية، ومنهم من يعتبرها جزءاً من الجغرافيا البشرية. ويتوقف رأي كلا الفريقين على التعريف الذي تتبناه الجغرافية السياسية، ويعتقد فريق بأنها ستكون بمثابة النواة في الجغرافية السياسية الحديثة , بل يعتقد البعض بأنها ستكون فرعاً مستقلاً بذاته، وعلى العموم فهي من أنشط موضوعات الجغرافية السياسية منذُ ستينيات القرن الماضي، ولاشك في أن عملية الانتخابات لها جوانب جغرافية كثيرة سواء ما يتعلق بتقسيم الدولة إلي دوائر انتخابية وتقسيم الدوائر الانتخابية إلي لجان مكانية أو البرامج السياسية والاقتصادية

(*) أستاذ مساعد- جامعة عمر المختار- ليبيا.

والاجتماعية للأحزاب، أو الحملة الانتخابية أو باتخاذ قرار التصويت أو النتائج الجغرافية المرتبة على كل ذلك[1].

موضوع الدراسة:

يدور موضوع هذه الدراسة حول تصور الخريطة الانتخابية في ليبيا تبعاً لتقسيمها إلى دوائر انتخابية وفقاً لأسس موضوعية تضمن العدالة المكانية بين جميع أقاليم البلاد وترسخ منظومة الديمقراطية في إطار دولة ليبيا الموحدة، من خلال مراعاة كافة الخصائص المكانية للدولة من توزيع جغرافي للسكان ومساحة الوحدات الإدارية المحلية والتوزيع الجغرافي للموارد وحجم العمران. بالرغم من أن هذه الدراسة تندرج ضمن الدراسات المستقبلية التي تقترح تصورات للدوائر الانتخابية في ليبيا إلا أنها تفترض فرضاً تخمينياً مفاده أن التباين المكاني الشديد بين أقاليم البلاد المختلفة من حيث السكان والمساحة والموارد والتقسيم الإداري سيؤدي إلي صعوبات كثيرة في إنشاء الدوائر الانتخابية ورضا الناخبين عليها.

أهداف الدراسة:

وتحاول الدراسة الوصول إلي عدة أهداف أهمها ما يلي:

- معرفة الأسس الموضوعية لإنشاء الدوائر الانتخابية في ليبيا.
- تحديد المستويات المكانية والحجم الأمثل للدوائر الانتخابية.
- تحديد الصعوبات التي تعيق تقسيم البلاد إلي دوائر انتخابية.
- معرفة طرق تقسيم الدوائر الانتخابية.
- التعرف على الإدارة الانتخابية وعلاقتها بالدوائر الانتخابية.

أهمية الدراسة:

ولم يعد خافٍ على أحد أن مطلب إجراء انتخابات حرة ونزيهة تمثل كافة أشكال الطيف السياسي الليبي مطلب داخلي فحسب، وإنما غدا مطلباً دولياً يصر المجتمع الدولي على الوفاء به لكي يتم الاعتراف بالدولة الليبية كدولة ديمقراطية وهذا يلقي على عاتق الدولة أن تمارس هذه الانتخابات باستقلالية ونزاهة وان تحترم إرادة الناخبين وصولا إلى تحقيق نظام سياسي يمثل الجميع من خلال منظومة الديمقراطية ويكفل حق المشاركة للكل وفقاً لنظام انتخابات عادل ونزيه[2].

إن أهمية العملية الانتخابية تكمن في كونها هي الخطوة الأولي والأساسية في منظومة الديمقراطية، فمسالة تقسيم الدولة إلي دوائر انتخابية، واحدة من أهم العوامل المؤثرة في العملية الانتخابية، وذلك لما يمثله هذا التقسيم وعدالته من أهمية بالنسبة للعملية الانتخابية سواء أجريت بمقتضى نظام التصويت الفردي أو نظام التصويت بالقائمة[3]، أن هذه الأهمية تنبع من كون أن الحكومة تستطيع من خلال سيطرتها على عملية تحديد الدوائر الانتخابية في البلاد أن تسيطر على إدارة العملية الانتخابية ونتائجها بوسائل مختلفة ومتنوعة تتركز في جوهرها بالتلاعب بحجم هذه الدوائر عن طريق دمجها أو تمزيقها حسب مقتضيات أعضائها، كما أن أهمية الطريقة التي تحدد بها الدول حدود دوائرها الانتخابية ومستوياتها المكانية لا تزال تعتبر من منظور القانون الدولي

وليدة اختيار الدولة لنظامها الانتخابي إلى حد كبير بشرط بقاء الهدف العام واحداً ألا وهو ترجمة إرادة الشعب في حكومة نيابية .

منهجية الدراسة:

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي ومنهج التحليل المكاني باعتبارهما من المناهج الأكثر استخداماً في جغرافية الانتخابات، فقد استخدما في تحديد حجم الدوائر الانتخابية المقترحة للبلاد من حيث الحجم السكاني والمساحة وعدد أصوات الناخبين والمرشحين، كذلك المستويات المكانية للدائرة الانتخابية من حيث عدد اللجان الانتخابية، كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في تحليل الصعوبات التي قد تواجه تقسيم ليبيا إلي دوائر انتخابية.

مجالات دراسة جغرافية الانتخابات:

تمر عملية الانتخابات بعدة مراحل هي الإعداد والتنظيم المكاني للانتخابات وما يلزم ذلك من إجراءات، والحملة الانتخابية للمرشحين والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والسياسة الانتخابية للأحزاب المتنافسة والتصويت في الانتخابات ونتائج الانتخابات، ولكل مرحلة منها مغزى جغرافي تهتم بدراسته جغرافية الانتخابات. ويمكن تحديد ميادين ومجلات دراسة جغرافية الانتخابات في الأتي: -

- التحليلات الجغرافية للدوائر الانتخابية.
- التباين المكاني للتصويت وأسبابه وتفسيره.
- النظام الانتخابي ومغزاه الجغرافي.
- الخصائص الديموغرافية والسياسية للناخبين والمرشحين.
- طريقة توزيع المقاعد الممثلة للدوائر الانتخابية.
- الدعاية الانتخابية ومدى تأثرها بالبيئة المحلية وأثرها في خلق توجهات معينة لدى الناخبين.
- تخطيط الحملات الانتخابية للمرشحين.
- البيئة الجغرافية والاقتصادية والسياسية للدوائر الانتخابية وتأثيرها على السلوك الانتخابي.

مفهوم الدوائر الانتخابية:

الدائرة الانتخابية عبارة عن وحدة انتخابية مستقلة بذاتها، يتيح فيها القانون للأفراد المقيمين والمقيدين في سجل الانتخاب بها انتخاب ممثل أو أكثر عنهم في البرلمان أو المجلس النيابي، وهناك من عرفها بأنها تقسيم مكاني للدولة لأغراض انتخابية يصوت فيه الناخبون داخل الدائرة لانتخاب مرشح أو أكثر كنواب عنهم في البرلمان، بحسب النظام الانتخابي المعمول به ويتم تحديد الدوائر الانتخابية تبعاً لقانون الانتخاب الذي يصدر عن الهيئة التشريعية[4]، وبشكل عام فان الدائرة الانتخابية لأتخرج عن كونها عملية منظمة ومقصود منها تحديد الحدود لكل منطقة جغرافية أو إدارية داخل الدولة بصورة واضحة، ليتسنى تمثيل كافة السكان بالدولة في المجالس النيابية بعدد من النواب

يتناسب مع القوة التصويتية لكل منطقة تبعاً لحجمها السكاني ومساحتها ومواردها وتقسيماتها الإدارية[5].

إن تقسيم إقليم الدولة إلي دوائر انتخابية يسمح للإفراد من ممارسة حقهم الانتخابي بسهولة ويسر وتحقيق انتخابات حرة وعادلة تراعي النظام الانتخابي وتعبر عن إرادة الناخبين، كما أن تقسيم الدوائر الانتخابية يشكل أداة لا غنى عنها لتمكين الناخبين من الاختيار الأمثل بين المرشحين، الأمر الذي لا يكون غير متاح أو بالغ الصعوبة بالنسبة لهم في الحالة التي تكون الدولة دائرة انتخابية واحدة، مما يعيق الناخبين من التعرف الجيد على المرشحين، وما ينتج عنه من وصول مرشحين لا يتمتعون بالكفاءة والقدرة على إدارة الحكومة.

طرق تقسيم الدوائر الانتخابية:

تشهد الممارسة الديمقراطية التطبيقية في دول العالم المختلفة طرقاً عدة لتقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية يمكن حصرها فيما يلي: -

الطريقة الأولى: تحديد عدد الدوائر الانتخابية تبعاً لعدد أعضاء البرلمان المنتخب: وتتم هذه الطريقة بأن يقوم الدستور بتحديد عدد أعضاء المجلس المنتخب (البرلمان)، ومن ثم تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية وفقاً لنظام الانتخاب المعمول به تبعاً لعدد النواب، فإذا كان نظام الانتخاب المطبق هو نظام الانتخاب الفردي، عندها يكون عدد الدوائر يساوي عدد النواب في البرلمان بحيث كل دائرة انتخابية يمثلها نائب واحد وفي بعض الأحيان يمثل الدائرة الانتخابية نائبان , وبالتالي يكون عدد الدوائر يساوي نصف عدد النواب كما هو المعمول به في جمهورية مصر العربية، وهذه الطريقة يكون عدد أعضاء المجلس النيابي ثابت لا يتغير بزيادة أو نقص السكان، مثلما هو الحال في جمهورية اليمن حيث تقسم الدوائر الانتخابية إلى (301) دائرة انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني بناءً على نتيجة الإحصاء السكاني.

الطريقة الثانية: تقسيم الدوائر الانتخابية تبعاً للحجم السكاني: وفي هذه الطريقة يكون عدد أعضاء المجلس النيابي (البرلمان) متناسباً مع عدد سكان الدولة مثل أن يكون هناك نائب لكل خمسة وعشرين ألف نسمة الأمر الذي يجعل عدد النواب وعدد الدوائر الانتخابية يتغير تبعاً لتغير عدد السكان سواء بالزيادة أو النقصان.

الطريقة الثالثة: الجمع بين الطريقة الأولى والطريقة الثانية: وذلك بتقسيم الدولة إلى عدد ثابت من الدوائر الانتخابية مع إمكانية زيادة عدد النواب داخل الدائرة نفسها وفقاً لزيادة سكانها مثلما ما هو مطبق في العراق الذي يقوم على نائب لكل مائه ألف نسمة، بالرغم من أن الدوائر الانتخابية عددها ثابت 230 دائرة وعدد مقاعد البرلمان 275 مقعداً، حيث أن 45 مقعداً تعويضياً للدوائر الانتخابية التي زاد عدد سكانها، فالدائرة الانتخابية مرتبطة بالمحافظات والحدود الإدارية لكن عدد الناخبين هو الذي يحدد عدد مقاعد النواب.

الطريقة الرابعة: الدولة دائرة انتخابية واحدة: تعتبر بعض الأنظمة الانتخابية الدولة دائرة انتخابية واحدة، مثل ما هو في دولة البرتغال وفقاً لدستورها الصادر عام

1933م، وكذلك تم تطبيق هذا النظام في انتخابات الجمعية الوطنية العراقية لسنة 2005م.

وبالرغم من انتشار هذه الطرق الأربعة فبعض الدول تأخذ بأكثر من طريقة في فترات معينة، فمثلاً مصر قسم دستور 1912م الدولة حسب الطريقة الثانية (وفقاً للكثافة السكانية)، في حين أن دستور1930م قسم البلاد حسب الطريقة الأولى (تحديد عدد النواب ثم تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية)، ثم تغير تقسيم الدوائر الانتخابية في دستور 1971م بأشكال مختلفة تحت تأثيرات سياسية متعددة، إلى أن جاء قانون الانتخابات رقم 206 لسنة 1990م وقسم الدوائر الانتخابية إلى(222) دائرة تنتخب (444) نائباً، أي بمعدل مقعدين لكل دائرة انتخابية وفقاً للطريقة الأولى[6].

أما في دولة فرنسا فان الدوائر الانتخابية تنظم على أساس التقسيم الإداري من مدن ومقاطعات، حيث ينص القانون على أن يكون لكل (75) ألف نسمة من سكان المقاطعة نائب، والجزء الباقي من المقاطعة له الحق في انتخاب نائب , وفي حالة نقص عدد سكان بعض المقاطعات احتفظ هذا القانون بحد أدنى من المقاعد في مجلس النواب وعددهم ثلاثة نواب بغض النظر عن حجم السكان، وبذلك نرى أن النظام المتبع هو نظام يحدد عدد ثابت للدوائر الانتخابية يمزج بين عدد ثابت لكل وحدة إدارية وفي نفس الوقت يراعي الكثافة السكانية لكل مقاطعة، ولذلك فان تقسيم الدوائر الانتخابية يقوم على أساس التقسيم الإداري[7].

ومع ذلك ظهرت العديد من المشاكل والصعوبات بخصوص كيفية توزيع عدد النواب على المقاطعات إلي أن صدر قانون 1986م الذي قسم الدوائر الانتخابية على أسس سكانية، ليصبح عدد الدوائر لدولة فرنسا 577 دائرة انتخابية تتكون من عدد متساوي من الناخبين بين جميع الدوائر[8]. وقبل التطرق إلي الأسس التي يجب مراعاتها عند تقسيم ليبيا إلي دوائر انتخابية يجب عرض أهم الخصائص الجغرافية السياسية للدولة الليبية.

الخصائص السياسية لدولة ليبيا:

الدولة الليبية ظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية بارزة اليوم في عالمنا المعاصر، ذات أبعاد مكانية متعددة ومتباينة داخلياً وخارجياً، شكلت التركيب السياسي للدولة، وخلقت شخصية لأقاليمها المختلفة، فدولة ليبيا يجب وضعها في إطارها الطبيعي الذي تختص به الجغرافيا السياسية، فالعودة إلى أصولها الجغرافية السياسية يحقق أساسها ويرصد الثوابت والمتغيرات التي تنظم علاقاتها ويحدد نقاط القوة والضعف الكامنة في كيانها السياسي، ومواطن الخطر أو الخطأ في هيكلها الجيوبوليتيكي[9].

كل دولة جديدة تبدأ دورة جيوبوليتيكية جديدة في تاريخ حياتها، فهي تبدأ من مرحلة النشأة أو الطفولة بالرغم من أصولها التاريخية القديمة كوحدة سياسية، فمرحلة النشأة هي مرحلة مشاكل البناء السياسي وترتيب الإقليم من الداخل وتدعيم الوحدة الوطنية، وليبيا ورثت إرثاً صعباً معقداً وتركة من المشاكل الجسيمة الطبيعية والمصطنعة المفروضة والمفترضة تتجاوز قدرات دولة جديدة في مرحلة التكوين، وتؤثر في خصائصها السياسية وفعالية أدائها، ولفهم الأسس التي يجب أن يتم مراعاتها عند إنشاء

الدوائر الانتخابية، لذا يجب معرفة الخصائص العامة للدولة لليبية التي تؤثر في إنشاء تلك الدوائر التي من أهمها ما يلي: -

1-ليبيا كدولة ظاهرة حديثة جداً في العلاقات الدولية , فهي وليدة النصف الثاني من القرن العشرين (1951) , ولكنها في حكم الجغرافيا السياسية دولة قديمة عمرها عشرون قرناً على الأقل منذ أن عرف الإغريق القدماء الأرض التي ذكرها هيرودوت باسم ليبيا، ومن منطلق الامتداد المترامي والاختلاف الطبيعي والبشري المطلق والنسبي للمنطقة التي يطلق عليها استمدت البلاد كياناً تلقائياً ومستقلاً كون منطقة جغرافية أصبحت فيما بعد وحدة سياسية.

2- الإقليم السياسي لليبيا على مر التاريخ (باستثناء دولة البترول) كان إقليماً فقير من حيث الموارد والسكان لسيادة الصحراء على معظم رقعة البلاد، فهي دولة صحراوية نادرة الأمطار، وهذا الفقر يتأكد ويزداد حين نقارنه بالمناطق المجاورة، وخاصة كتلتي مصر شرقاً والمغرب العربي غرباً حيث تبدو المنطقة نسبياً كقزم بين هذين العملاقين.

3- التركيب الداخلي للدولة ممزق ويعاني من التفكك الطبيعي النسبي، وبالتالي قدر ما من التشتت والتبعثر السكاني والعمراني الذي يضعف الاندماج المكاني للدولة. والجسم السياسي لأي دولة لا يمكن أن يكون مخلخل إلي حد أو أخر وبالتعبير الجيوبوليتيكي الدقيق دولة واسعة بكل ما يعني هذا التعبير، ويحدد هذا التعبير وزن سياسي ضئيل وكثافة سياسية مخلخلة وقوة بشرية محدودة، وتباين شديد في الموارد بين أقاليم البلاد ونواة تاريخية ضعيفة وحدود وتخوم طبيعية صعبة الرقابة.

4- شكل الدولة يميل إلي الانتظام والاندماج، بالرغم من ذلك فان مركز الدولة ليس في المركز الهندسي للإقليم، وهذا عامل ساهم في تشتت الأقاليم وابتعادها عن المركز وأدى إلي تنافس سلبي داخل كيان الدولة، وهو ما يفسر المنافسة التاريخية لقيادة الدولة بين إقليمي طرابلس وبنغازي، والصراع بين تيار الفيدرالية وتيار الدولة الموحدة.

5- نمط العمران داخل ليبيا هو الضابط الأساسي لتركيبها السياسي الداخلي فليبيا دولة تنقسم إلي إقليمين، الأول الجبهة الساحلية وهي كتلتان منفصلتان، والإقليم الثاني الظهير الصحراوي. والجبهة الساحلية هي الإقليم المعمور سكانيا وعمرانياً في البلاد ينقسم إلي منطقتين (منطقة طرابلس– منطقة بنغازي) يفصل بينهما نطاق صحراوي يبدأ من جبال تبستي إلي خليج سرت، هذا الانفصال في النطاق الساحلي في المنطقة الوسطى التي تعد أهم مناطق ثروات البلاد خلق نوعاً من العزل المكاني بين مناطق المعمورة وانعكس سلباً على التفاعل السياسي الداخلي.

6- تمتاز البلاد بوجود ثلاث كتل سكانية بارزة الأولى: هي منطقة طرابلس (المنطقة الممتدة من تاورغاء شرقاً إلي رأس أجدير غرباً)، الثانية منطقة بنغازي (المنطقة الممتدة من اجدابيا غرباً إلي أمساعد شرقاً)، ومنطقة سبها والمدن والواحات المجاورة لها مما خلق تبعثراً للسكان في البلاد وتباين بين هذه الكتل الثلاث من حيث حجم سكانها[10].

وبناءً على الخصائص السابقة للدولة الليبية يجب أن توضع مجموعة من الأسس للدوائر الانتخابية تراعي تلك الخصائص للوصول إلي تقسيم فعال للدوائر الانتخابية.

أسس تقسيم الدوائر الانتخابية في ليبيا:

عند تقسيم أي دولة إلي دوائر انتخابية يجب مراعاة عوامل التركيب الداخلي للكيان السياسي للوصول إلي طريقة تقسيم تراعي العدالة المكانية، وتسمح بأكبر قدر ممكن للمشاركة السياسية الفعالة، وليبيا تواجه عدة صعوبات وإشكاليات ستؤثر في عملية إنشاء الدوائر الانتخابية من أهمها هامشية المعمور في الرقعة السياسية للدولة مما أدى إلي إضعاف المركزية وإهمال الأطراف وتعثر عمليات الدمج المكاني للأقاليم، كما أن السمة العامة للبلاد التشتت الطبيعي، فالكتل السكانية الثلاث في ليبيا تفصل بينها الصحراء التي شكلت عامل انفصال وقطع طبيعي بين هذه الكتل. بالإضافة إلي حقيقة ثنائية العمران التي ترتب عليها الثنائية الإقليمية (طرابلس– برقة) وهي ضمت السكان والعمران والنقل والنشاط الاقتصادي، باستثناء حوض النفط (الهلال النفطي) الذي يشكل المصدر الأساسي لثروة البلاد، كل هذه الصعوبات يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقسيم ليبيا إلي دوائر انتخابية.

تقسيم الدوائر الانتخابية للمؤتمر الوطني العام:

بمجرد صدور القانون رقم (14) بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام بدأت عملية تغير جوهري في النظام السياسي في ليبيا، وأصبحت ملامح العملية الديمقراطية تبرز في المشهد السياسي للبلاد، وهذه العملية تتطلب خطوات تنظيميه ترتبط بالمكان لكي تنجح أي عملية انتخابية. وبحكم أن الدولة كانت في حرب شرسة استمرت لما يقارب من ثمانية أشهر، كما أن النظام السياسي السابق لم يحاول بشكل موضوعي وواقعي أنشاء مؤسسات حكم مما أدى إلى انهيار الدولة بالكامل بعد قيام ثورة 17 فبراير، مما زاد من أعاب المجلس الوطني الانتقالي الذي حاول الانتقال بالبلاد إلى بر الأمان بأقل الخسائر.

وقد حدد المجلس الوطني الانتقالي في القانون رقم (14) بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام الأسس العامة لهذه المرحلة المهمة الأساسية للمؤتمر كسلطة تشريعية للدولة عدد أعضائه 200 عضو يتم اختيارهم من مختلف مناطق البلاد، وقد حدد القانون رقم (14) النظام الانتخابي الذي يعتمد على نظام الأغلبية وقسم المرشحين إلى 80 مرشح للقوائم المغلقة التي تقدمها الأحزاب والكيانات السياسية وعدد 120 للمستقلين وفقاً لمن يتحصل على أكبر عدد من الأصوات.

أما تحديد الدوائر الانتخابية فقد ترك ذلك الأمر للمفوضية العليا للانتخاب والتي قسمت الدولة إلى ثلاث عشرة دائرة انتخابية كما يوضح الجدول التالي:

(جدول- 1) الدوائر الانتخابية للمؤتمر الوطني الديمقراطي في ليبيا

ت	الدوائر الانتخابية الرئيسية	الدوائر الانتخابية الفرعية	عدد مقاعد الفردي	عدد مقاعد القائمة
1	طبرق	طبرق– درنة– القبة	6	5
2	البيضاء	البيضاء– المرج – شحات – قصر ليبيا	6	5
3	بنغازي	بنغازي– توكرا– الأبيار– قمينس– سلوق	15	11
4	اجدابيا	اجدابيا– البريقة– جالوا– تازربو– الكفرة	9	3
5	سرت	سرت– الجفرة– السدرة	5	4
6	سبها	سبها – براك – القرضة – ادري	7	9
7	اوباري	اوباري – غات – مرزق	8	7
8	غريان	غريان– الاصابعة– ككلة– يفرن– الرياينة– الرحيبات– الرجبان– جادو– الزنتان– مزدة– نالوت– باطن الجبل– كاباو– غدامس	17	صفر
9	مصراته	مصراته– تاورغاء– بني وليد– زليتن	9	7
10	الخمس	ترهونة– مسلاته– الساحل– الخمس– قصر الأخيار	8	3
11	طرابلس	القره بوللي– تاجوراء– سوق الجمعة– طرابلس– حي الأندلس– ابوسليم– عين زاره– جنزور	14	16
12	العزيزية	المايه – الناصرية – العزيزية – سواني بن ادم - قصر بن غشير – السائح	6	3
13	الزاوية	الزاوية– صرمان– صبراتة– العجيلات– زوارة– الجميل– رقدالين	10	7
	الإجمالي	71	120	80

المصدر: ليبيا؛ المجلس الوطني الانتقالي؛ قانون رقم (14) لسنة 2012م بشأن تحديد الدوائر الانتخابية الخاصة بانتخابات المؤتمر الوطني العام.

من خلال الجدول السابق نجد أن هذا التقسيم لم يستطع تحقيق طموحات الشعب في ممارسة عملية الانتخابات فقد كان تقسيماً مخلخلاً مكانياً، فالدولة تتجاذبها عدة صراعات بين قوى سياسية لها نفوذ مكاني، فالمنطقة الشرقية من ليبيا يقوى فيها التيار الفيدرالي

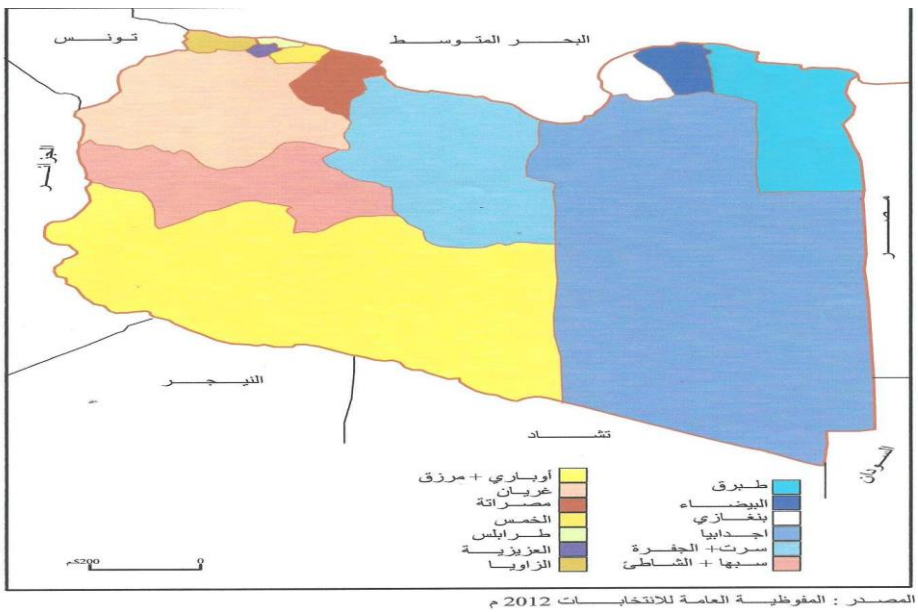

المصدر : المفوضية العامة للانتخابات 2012 م

الشكل (1) الدوائر الانتخابية للمؤتمر الوطني العام في ليبيا 2012 م

الذي يشكل تيار واضح والذي ينادي بعودة الدولة الليبية إلى الولايات الثلاث برقة وطرابلس وفزان، بحكم أن منطقة برقة عانت من التهميش خلال حكم النظام السابق وكونها الأقل سكاناً ومنطقة تركز النفط والغاز، ومنطلق ثورة 17 فبراير ومعقلها، وبحكم أن ولاية طرابلس طلبت الحكم الفيدرالي قبل ظهور النفط لأنها الأغنى زراعياً وتجارياً. كما أن تيار المنطقة الجنوبية يتخوف من أن الصراع الدائر بين إقليمي برقة وطرابلس سيؤدي إلى ضياع العديد من حقوقه فهو يحاول تحقيق نوعاً من التواصل المتوازن في مقابل عدم ضياع حقوقه، إلا أن تقسيم الدوائر الانتخابية حاول عدم إثارة المشكلات بين المناطق المختلفة لحساسية المرحلة الانتقالية، فمثلاً حاول أن يراعي التيارات القبلية والاختلافات والصراعات القبلية في الدائرة الانتخابية الثامنة، فجعلها تنتخب عن طريق القوائم الفردية لشدة الصراعات القبلية والعرقية.

كما أن معيار العدد السكاني لم يستخدم في تحديد عدد النواب بين الدوائر المختلفة وتم مراعاة المساحة والتركيبة الاجتماعية لظروف المرحلة الانتقالية، بالإضافة إلي مشكلة اللاجئين الذين كان صعب عليهم العودة إلي مناطقهم، وبالرغم من كل العيوب التي جاءت في تحديد الدوائر الانتخابية يعد التقسيم الانتخابي عملياً لهذه المرحلة، مع التأكيد على أن هذا التقسيم الانتخابي لن يكون مرضياً في المراحل القادمة لشدة التجاذبات وعمق الصراعات الحزبية والجهوية.

وقد جاءت كل هذه الضغوط وغيرها إلى المفوضية العليا للانتخابات التي حاولت التنسيق بين كافة التوجهات حتى تلك التي بين التيارات السياسية والعسكرية بالمنطقة الغربية، وأنتجت هذا التقسيم للدوائر الانتخابية لتخفيف حدة التوترات والصراعات للبدء في أولى تجارب التحول من الثورة إلى الدولة، وهي انتخاب المؤتمر الوطني الديمقراطي ولذلك ضمت المنطقة الشرقية أربع دوائر بالرغم من أن التيارات السياسية والاجتماعية توقعت أكثر من ذلك، فمثلاً كان من المفترض أن تكون الدائرة الأولى دائرتين بين طبرق و درنة ونفس الحال البيضاء والمرج واجدابيا والكفرة، بينما ضمت المنطقة الجنوبية دائرتين وكان من المفترض أن تضم أكثر من ذلك، في حين ضمت المنطقة الغربية سبع دوائر انتخابية كان من الممكن ضم العزيزية من طرابلس وضم جزء من دائرة غريان إلى اوباري.

الطرق المقترحة لتقسيم الدوائر الانتخابية في ليبيا:

لتحديد الدوائر الانتخابية مستقبلاً في ليبيا يجب استعراض عدة طرق للتقسيم للوصول إلى أفضل طريقة لتحديد الدوائر الانتخابية تخدم الدولة وتحقق وحدتها وتحافظ على العملية الديمقراطية فيها: ـ

أولاً تقسيم ليبيا إلي دوائر انتخابية تبعاً للتقسيم الإداري:

تعد التقسيمات الإدارية ذات أهمية كبرى من الناحية العملية والفعلية بالنسبة لإنشاء الدوائر الانتخابية، نظراً للدور المهم الذي تلعبه هذه التقسيمات في تنفيذ السياسات الانتخابية وتحديد الدوائر الانتخابية ولجانها المكانية، حيث أنها تساهم وتنظم العملية الانتخابية وفقاً للأقاليم الإدارية والمستويات الإدارية المكانية للعملية الانتخابية، وتسعى في هدفها النهائي إلي تحقيق العدالة المكانية خاصة إذا كانت الدولة تمتاز باتساع رقعتها

المكانية وتنوع أقاليمها السكانية، فان تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس التقسيم الإداري يعد ملائماً ويحقق أهداف المشاركة السياسية والعدالة بين أقاليم البلاد المختلفة، وبحكم أن ليبيا من الناحية السياسية لم تكتمل صورتها التي من بينها تقسيم البلاد إلي وحدات إدارية محلية وتحديد حدودها الإدارية، فالتقسيمات الإدارية انهارت مع سقوط النظام لهشاشتها، خاصة وان النظام السياسي السابق كان يغذي عدم الدمج المكاني بين مناطق البلاد المختلفة، وذلك أدى إلي التنافر المكاني، وهذا يشكل عائق أمام إنشاء الأقاليم الإدارية المحلية وتحديد حدودها الإدارية في الدولة الليبية في هذه المرحلة، وبالتالي صعوبة إنشاء الدوائر الانتخابية قبل حل إشكاليات إنشاء الأقاليم الإدارية، ونظراً لعدم وجود تقسيم إداري حالياً فان الباحث يقترح تقسيم إداري للبلاد يكون أساس مناسب للدوائر الانتخابية وفقا للجدول التالي:-

(جدول– 2) التقسيم الإداري المقترح للدولة الليبية والدوائر الانتخابية

ت	المحافظات	بلديات	الدوائر الانتخابية	فروع الدوائر الانتخابية	عدد النواب
1	طبرق	طبرق– أمساعد– الجغبوب	1	3	15
2	درنة	درنة– القبة– التميمي	1	3	15
3	شحات	شحات– سوسة– الفائدية	1	3	15
4	البيضاء	البيضاء– قصر ليبيا- مراوه	1	3	15
5	المرج	المرج– البياضة– طلميثة	1	3	15
6	الأبيار	الأبيار– توكرا– قمينس	1	3	15
7	بنغازي	بنغازي– السلاوي– البركة	1	3	15
8	اجدابيا	اجدابيا–البريقة–راس لانوف	1	3	15
9	الواحات	جالوا– أوجلة– اجخرة	1	3	15
10	الكفرة	الكفرة– تازربو– ربيانه	1	3	15
11	طرابلس	طرابلس– سوق الجمعة– تاجوراء	1	3	15
12	الزاوية	الزاوية– صبراته– زوارة	1	3	15
13	مصراته	مصراته– زليتن– تاورغاء	1	3	15
14	سرت	سرت– بن وليد– بن جواد	1	3	15
15	الخمس	الخمس– ترهونة– القصبات	1	3	15
16	الجبل الغربي	غريان– الزنتان– نالوت	1	3	15
17	الجفرة	هون– ودان – سوكنة	1	3	15
18	اوباري	أوباري– غات– مرزق	1	3	15
19	سبها	سبها– براك– ادري	1	3	15
20	غدامس	غدامس– القريات– سيناون	1	3	15
	الإجمالي	60	60	60	300

المصدر: أعداد الباحث.

وحسب المقترح السابق للتقسيم الإداري لليبيا يمكن تقسيم البلاد إلي عدد من الدوائر الانتخابية بحيث كل محافظة تعتبر دائرة انتخابية، وكل بلدية فرع من الدائرة الانتخابية، بمعنى أن كل دائرة انتخابية تتكون من ثلاث فروع انتخابية ويصبح عدد

الدوائر الانتخابية في ليبيا حوالي (20) دائرة، وكل دائرة ينتخب منها خمسة عشرة نائب، ولكل فرع دائرة انتخابية خمسة نواب، وبالتالي سيكون لكل محافظة خمسة عشر نائب باعتبارها دائرة انتخابية، وبالتالي يصبح عدد نواب البرلمان 300 نائب يمثلون كافة مناطق البلاد تمثيلاً متوازناً وعادلاً، وهذه الطريقة (تحديد عدد مقاعد البرلمان تبعاً للتقسيم الإداري) تفيد في تحقيق تمثيل متساوي لكل مناطق الدولة في البرلمان وتحقق نوعاً من العدالة المكانية التي ينتج عنها رضاء كافة سكان المناطق. إلا أن هذه الطريقة يؤخذ عليها أنها لا تراعي التباين الكبير والشديد في حجم السكان بين المحافظات، فمثلاً محافظات طرابلس وبنغازي والزاوية ومصراته تمثل نصف سكان ليبيا وأكثر المحافظات كثافة سكانية وتحديد النواب على أساس هذه الطريقة يكون ظالماً لها، ويعاب على هذه الطريقة أيضا أنها لا تأخذ في الحسبان الزيادة السكانية من فترة إلي أخرى.

ثانياً تقسيم ليبيا إلي دوائر انتخابية تبعاً للحجم السكاني:

تقوم هذه الطريقة على تحديد عدد نواب البرلمان وفقاً لعدد السكان بمعنى لكل نائب عدد محدد من السكان، كما هو معروف في بعض دول العالم، وهذا العدد يختلف من بلد إلي أخر بحسب حجم السكان، على الرغم بأنه ليس كل السكان يمكنهم الإدلاء بأصواتهم في صناديق الانتخابات، فالقانون الانتخابي قد يحدد من هم في سن الثامنة عشر فما فوق هم من يحق لهم التصويت وفي بعض الدول يتم تحديد سن الحادية والعشرين، إلا أن الأساس السكاني يظل المعيار الملائم للعديد من الدول خاصة إذا كانت متجانسة سكانياً وتوزيع سكانها متوازن في أقاليم البلاد المختلفة، وفي حالة ليبيا يمكن اقتراح عدد عشرين ألف نسمة لكل نائب وكل محافظة تقسم إلي دائرة انتخابية واحدة على أن تنتخب مجموعة من النواب وفقاً لحجم سكانها وتقسم إلي لجان انتخابية على أن تكون كل لجنة تضم 5000 نسمة كما يوضح الجدول رقم(2):

(جدول– 3) تقسيم الدوائر الانتخابية حسب معيار السكان

ت	المحافظات	عدد الدوائر الانتخابية	عدد اللجان الانتخابية	عدد النواب
1	طبرق	1	40	8
2	درنة	1	40	8
3	شحات	1	10	2
4	البيضاء	1	35	7
5	المرج	1	35	7
6	الأبيار	1	20	4
7	بنغازي	1	145	29
8	اجدابيا	1	40	8
9	الواحات	1	5	1
10	الكفرة	1	10	2
11	طرابلس	1	360	72
12	الزاوية	1	135	27
13	مصراته	1	115	23

14	سرت	1	40	8
15	الخمس	1	105	21
16	الجبل الغربي	1	90	18
17	الجفرة	1	10	2
18	اوباري	1	40	8
19	سبها	1	50	10
20	غدامس	1	5	1
الإجمالي		20	1330	266

المصدر: إعداد الباحث.

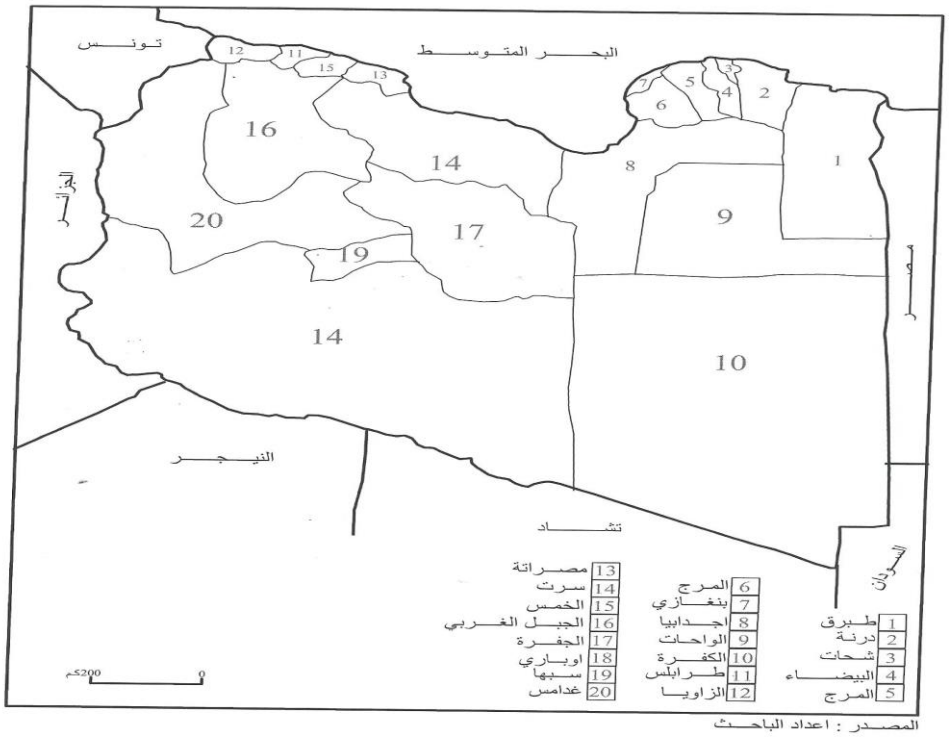

المصدر : اعداد الباحث

الشكل (2) الدوائر الانتخابية في ليبيا حسب معيار السكان

فان النسبة ترتفع إلي 38% وبإضافة محافظة الزاوية البالغ عدد نوابها (27) تصل النسبة إلي 48.2% من مقاعد البرلمان، وبإضافة محافظة مصراته التي يبلغ عدد نوابها حوالي (23) تصل النسبة الي56.9% مما يعني أن هذه المحافظات الأربع تمثل أكثر من نصف مقاعد البرلمان، ويمنحها أفضلية في حالة توافقها على إدارة العملية السياسية في البلاد، دون بقية المحافظات وهو ما يدفع ببعض المحافظات إلى اعتبار تقسيم الدوائر الانتخابية تبعاً لهذا الأساس لا يعطيها الفعالية في العملية السياسية ويمنح محافظات

(طرابلس– بنغازي– الزاوية- مصراته) مميزات، باعتبارها الأكثر حجماً سكانياً في ظل تباين مكاني شديد بين محافظات الدولة من حيث المساحة والسكان والموارد، فمثلاً محافظات اجدابيا والواحات والكفرة تنتج أهم موارد البلاد , من نفط وغاز فهي تنتج أكثر من 70% من النفط وحوالي 60% من الغاز بالإضافة إلى تزويد شبكة النهر الصناعي من المياه نجد أن نسبة تمثيلها في البرلمان حوالي 3.4% فقط بعدد مقاعد يصل إلي حوالي (9) وهذا يخلق نوع من عدم الرضا ويؤدي إلى تنافس حاد وشعور بعدم العدالة في البرلمان باعتبارهم المحافظات الرئيسة في إنتاج موارد البلاد عكس محافظات (طرابلس– بنغازي- الزاوية- مصراته) التي تستحوذ علي 56,9% من المقاعد ولا تنتج أي نسبة من موارد البلاد، بحكم إنها الأعلى كثافة سكانية لطبيعة عدم التوافق في توزيع الموارد والسكان بين أقاليم الدولة والتي أصبحت تسيطر على المشهد السياسي لغياب الإحساس الوطن دون اعتبارات جهوية.

ثالثاً تقسيم ليبيا إلي دوائر انتخابية تبعاً للموارد:-

وفيها يتم تقسيم الدولة إلي دوائر انتخابية تبعاً لمساهمة المحافظات في الموارد الطبيعية، فدولة ليبيا تتركز مواردها الرئيسة من النفط والغاز والماء في المناطق الصحراوية– في إقليم برقة- التي تمتاز بقلة سكانها واتساع مساحة محافظاتها وفقرها من حيث التنمية، فالنظام السابق في ليبيا ساهم في إهمال تلك المناطق تنموياً وخدمياً، مما خلق نزعة عدم ولاء للسلطة المركزية في البلاد، وقد يؤدي عدم دمج واستيعاب دورها في الدولة الجديدة، إلي تطور تلك النزعة ألتي تطالب بالفيدرالية ستكون مقدمة للانفصال بين أقاليم البلاد، خاصة وان هنالك تيار في المناطق الشرقية ينادي بالفيدرالية، من هذا المنطلق الذي يقوم على أن ولاية برقة هي الولاية الغنية بالنفط والغاز والماء والأقل سكاناً والأكثر تخلفاً والأقل حظاً في التمثيل البرلماني في الدولة الجديدة حسب معيار السكان، مما ينعكس سلبا على تطورها تنموياً. وبالرغم من عدم حصول الباحث على معلومات دقيقة عن موارد النفط والغاز والماء لتحديد الدوائر الانتخابية تبعاً لهذه الطريقة فان إعطاء مقاعد إضافية وإنشاء دوائر انتخابية إضافية في المحافظات المنتجة لتلك الموارد سيكون عامل إيجابي وفعال في العملية الانتخابية ويزيد من عمليات الدمج المكاني بين مناطق الدولة ويحقق اللحمة الوطنية.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ما هو الحل؟ كيف نقسم البلاد إلي دوائر انتخابية؟ وما هي الطريقة الأمثل لإنشاء الدوائر الانتخابية التي تراعي التنوع والتباين في المساحة والسكان والعمران وإنتاج الموارد، وتقود إلي رضا كافة التيارات السياسية والسكانية.

الطريقة المقترحة لإنشاء الدوائر الانتخابية في ليبيا: -

يقوم هذا التقسيم على تحديد مقاعد البرلمان تبعاً لعملية مركبة تعتمد على تحديد الأهمية النسبية لثلاث متغيرات رئيسة هي التقسيم الإداري وحجم السكان والموارد (النفط– الغاز)، وتتم عن طريق استخراج الوزن النسبي لكل محافظة من المتغيرات الثلاث، ثم يتم استخراج الأهمية النسبية للمحافظة وفقا لمتوسط عام بقسمة النسبة المئوية

للمتغيرات الثلاث على رقم أربعة، ثم ضرب ناتج هذه العملية في رقم أربعة للحصول على عدد مقاعد كل محافظة مع مراعاة تقريب الرقم الذي بعد الفاصلة إذا كان خمسة فما فوق إلي واحد صحيح، ويوضح الجدول التالي عدد مقاعد البرلمان الليبي المقترح وفقاً للأهمية النسبية.

(جدول– 4) مقاعد البرلمان الليبي وفقاً لطريقة الأهمية النسبية

ت	المحافظات	الأهمية النسبية للتقسيم الإداري	الأهمية النسبية للسكان	الأهمية النسبية للموارد	الوزن النسبي للمحافظة	عدد الدوائر الانتخابية	عدد المقاعد في البرلمان
1	طبرق	5	2,8	-	2,6	1	12
2	درنة	5	2,9	-	2,6	1	12
3	شحات	5	0,8	-	1,9	1	4
4	البيضاء	5	2,9	-	2,6	1	12
5	المرج	5	2,4	-	2,4	1	8
6	الابيار	5	1,9	-	2,3	1	8
7	بنغازي	5	11	-	5,3	1	20
8	اجدابيا	5	2,9	20	9,3	1	36
9	الواحات	5	0,5	20	8,5	1	36
10	الكفرة	5	0,8	20	8,6	1	36
11	طرابلس	5	26,9	-	10,6	1	44
12	الزاوية	5	10,1	20	10,1	1	48
13	مصراته	5	8,8	-	4,6	1	20
14	سرت	5	3,1	-	2,7	1	12
15	الخمس	5	7,7	-	4,3	1	16
16	الجبل الغربي	5	6,8	20	10,6	1	44
17	الجفرة	5	0,9	-	2	1	8
18	اوباري	5	3,1	-	2,7	1	12
19	سبها	5	3,5	-	2,8	1	12
20	غدامس	5	0,5	-	1,8	1	8
الإجمالي		100	100	100	99,9	20	408

المصدر: أعداد الباحث.

من خلال الجدول السابق يتضح أن خريطة مقاعد البرلمان حدث فيها تغيير جوهري وكبير فقد توزعت أهم مقاعد البرلمان على (6) محافظات تحصلت على أعلى وزن نسبي، جاءت بالترتيب الزاوية بعدد (48) مقعد يليها محافظة طرابلس ومحافظة

الجبل الغربي بحوالي (44) مقعداً لكل محافظة، ثم جاءت ثلاث محافظات بعدد (36) مقعداً لكل محافظة هي اجدابيا والواحات والكفرة، ومجموع هذه المحافظات بلغ حوالي (244) مقعداً من مقاعد البرلمان بنسبة تقدر بحوالي 59,8% من جملة مقاعد البرلمان. أما أكثر المحافظات تأثراً بهذه الطريقة هي محافظات بنغازي ومصراته والخمس التي تعد من أهم المحافظات من الناحية السكانية.

التحيز المكاني:

يعد التنظيم المكاني للمنطقة التي ستجري فيها الانتخابات على جانب كبير من الخطورة والأهمية، لأنه يؤثر على نتائج الانتخابات ويؤدي إلي التلاعب في حدود الدوائر الانتخابية إلي إساءة التعبير عن الاختيار السياسي للناخبين، أي تزييف إرادة الناخبين، ويمكن قياس التحيز الانتخابي الناجم عن حدود الدوائر الانتخابية بالفرق بين النسبة المئوية للمقاعد التي يحصل عليها حزب ما من إجمالي مقاعد البرلمان، والنسبة المئوية لأصوات التي حصل عليها من إجمالي الأصوات التي ذهبت للتصويت إلي صناديق الاقتراع.فمثلاً إذا حصل حزب معين على 50% من المقاعد وعلى 40% من الأصوات التي اقترعت فيكون التحيز الجغرافي لصالحه بنسبة 10%. أما لو حصل على 40% من المقاعد مقابل 50% من الأصوات فان التحيز يكون سلبياً. ويسهل وقوع هذا التحيز الانتخابي الجغرافي الذي يترجم الأصوات إلي مقاعد في البرلمان لصالح حزب ما[11].

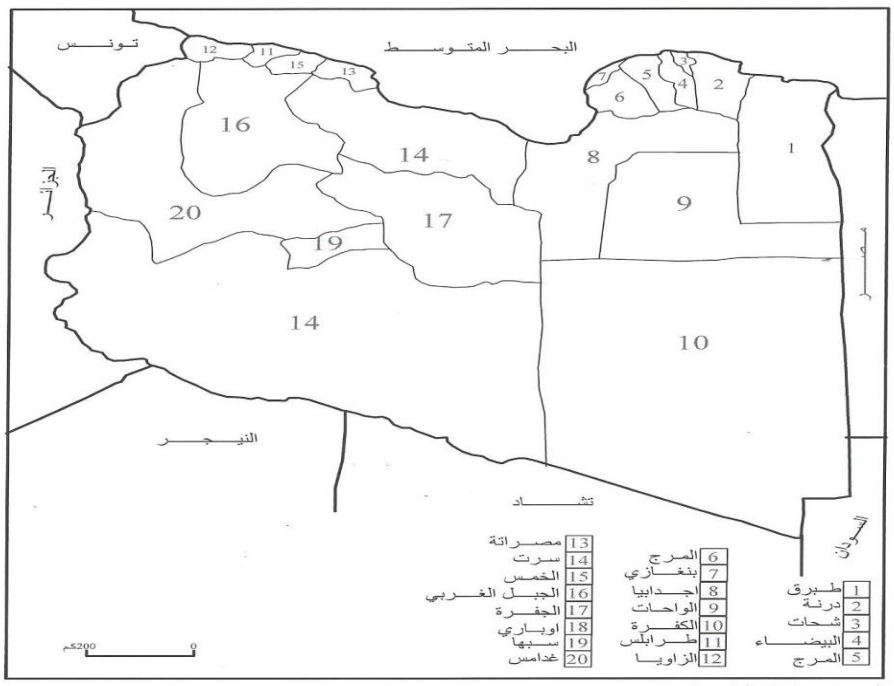

المصدر : اعداد الباحث

الشكل (3) الدوائر الانتخابية المقترحة في ليبيا

أشكال التحيز الجغرافي: يأخذ التحيز الجغرافي من خلال التلاعب في الدوائر الانتخابية وحدودها شكلين رئيسين:

1- التقسيم السيئ الرديء للدوائر الانتخابية وينتج عن هذا التقسيم إيجاد تباين وتفاوت شديد وهائل في عدد من لهم حق التصويت بين الدوائر الانتخابية، مما يخلق نوعاً من المحاباة المقصودة التي تسمح بسيطرة نفوذ حزب ما في بعض الدوائر الانتخابية. فمثلاً يكون عدد الناخبين في دائرة الحزب المعارض 50 الف نسمة ويخصص لها مقعدان بينما عدد الناخبين في دائرة الحزب المقصود له التحيز 30 ألف ويخصص لها أيضا نفس عدد المقاعد[12].

2- التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية عن طريق رسم حدودها بطريقة تحابي حزب ما أو مرشح معين، ويتم التلاعب في حدود تلك الدوائر بطرق مختلفة منها ثلاثة أساليب:

- توصيل التجمعات المؤيدة للحزب المقصود بالمحاباة بعضها ببعض عن طريق حدود شديدة التعرج وذلك لإيجاد أغلبية له في منطقة غير متعاطفة معه.

- رسم حدود الدوائر الانتخابية بطريقة تؤدي إلي تركيز الأصوات المؤيدة للحزب المعارض في منطقة أو منطقتين على الأكثر , ويحصل الحزب المقصود بالتحيز على أغلبية كاسحة من أصوات الناخبين هناك.

- تجزئة المنطقة المعارضة بقوة للحزب المقصود بالمحاباة إلي عدة أجزاء على أن يلتحق كل جزء بإحدى الدوائر الانتخابية المجاورة وبذلك لا يكسب الحزب المعارض أغلبية كبيرة في هذه المنطقة.

الكشف عن التحيز المكاني: هناك طريقتان يمكن من خلالهما الكشف عن التحيز المكاني الخاص بالتنظيم المكاني للدوائر الانتخابية هما:

فحص خريطة الدوائر الانتخابية في الدولة للكشف عما إذا كانت هناك دوائر انتخابية حدودها شديدة التعرج لأسباب غير معقولة، ولتسهيل هذا يجب أن تصاحب الخريطة التي توضح الدوائر الانتخابية بعض البيانات والمعلومات والخرائط عن المظاهر الطبيعية وشبكات النقل من طرق وعن مراكز العمران الحضري والريفي.

الطريقة الثانية من خلال حساب نسبة الأصوات التي حصل عليها حزب ما عن كل مقعد جرت علية المنافسة ثم ترتيب المقاعد في صورة تنازلية لتمثيلها بيانياً.

اللجان الانتخابية: تجدر الإشارة هنا إلي نقطة جغرافية أخرى تتعلق بتقسيم الدائرة الانتخابية إلي لجان انتخابية. وفي بعض الدول تقوم هيئة مستقلة حيادية برسم وتحديد مناطق نفوذ كل لجنة انتخابية أو تقوم الحكومة الموجودة في السلطة بهذا العمل ومن المفروض أن يظل توزيع اللجان الانتخابية منتظماً ومستقراً في الدولة , لكنه يتغير في بعض الأحيان على أن يأخذ في حسابه التغيرات التي طرأت على حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي، ومن المعايير الجغرافية التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد التوزيع الجغرافي للجان الانتخابية ونفوذ كل منها: عدد الناخبين في كل لجنة كحد أقصى وحد أدنى أي لا تزيد ولا تقل عن كذا ناخب (مثلاً لا تقل عن ثلاثة آلاف ولا تزيد عن خمسة آلاف ناخب)، وسهولة النقل والمواصلات نظراً للصعوبات التي قد تنشأ عن البعد الجغرافي عند الإدلاء بالأصوات، والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وكثافة

السكان ومساحة المنطقة. ويجب أن يكون توزيع اللجان الانتخابية منتظماً ومستقراً، وإذا حدث تغير في توزيعها فلابد من إعلان العوامل والأسباب التي تقف خلف هذا التغير ليقف الناخبون على مدى منطقيتيها ومعقوليتها.

الإدارة الفاعلة للانتخابات:

تعد أجهزة إدارة الانتخابات من المؤسسات المهمة لعملية بناء وتعزيز الديمقراطية، حيث تضطلع هذه الأجهزة بمهمة تنظيم التعددية على نحو يساهم في تدعيم شرعية المؤسسات الديمقراطية وتعزيز حكم القانون ونشر الشفافية الديمقراطية والفاعلية التقنية[13]، فالانتخابات هي عملية معقدة ومتخصصة تتطلب لإدارتها بشكل فعال هيئة تتمتع بمسؤوليات محددة للقيام بمهام رئيسية يأتي على رأسها تحديد هوية من يحق لهم الاقتراع، واستقبال واعتماد طلبات الترشيح للانتخابات من قبل الأحزاب السياسية أو المرشحين، فضلاً عن تنظيم عمليات الاقتراع وعد وفرز الأصوات وتجميع وإعداد النتائج ويمكن أن تضطلع هيئة أو مجموعة منها بالمهام الانتخابية.

وتكشف الخبرات في مجال الانتخابات أن الأجهزة الانتخابية المستقلة تخدم الاستقرار الديمقراطي بصورة أفضل من الانتخابات التي تديرها السلطة التنفيذية، فضلاً عن أنها تشكل عاملاً رئيسياً لقبول جميع المتنافسين بالنتائج، وتعزيز ثقة الناخبين أيضاً، فضلاً عن شرعية الفائزين في الانتخابات، كما تكشف هذه الخبرات أن أجهزة إدارة الانتخابات الدائمة أكثر توفيراً للتكلفة من الأجهزة المؤقتة، وأن ثمة اتجاهاً عالمياً يتنامى نحو إنشاء هيئات انتخابية مستقلة تتسم بالمصداقية والمسؤولية، تتولى تنظيم وإجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة، وبضرورة أن يحدد الدستور صلاحيات الهيئة الانتخابية وأن ينص على الأسلوب المتبع في إجراء الانتخابات[14].

من يدير العملية الانتخابية:

يقصد بالإدارة الانتخابية العملية التي يتم بمقتضاها تسيير الأعمال المتعلقة بالانتخابات مثل تحديد هوية من يحق لهم الاقتراع، واستقبال واعتماد طلبات الترشيح من قبل الأحزاب السياسية أو المرشحين، فضلاً عن تنظيم وتنفيذ عمليات الاقتراع، وعد وفرز الأصوات وتجميع وإعداد نتائج الانتخابات، ويقصد بإدارة الانتخابات المؤسسة أو الهيئة المسئولة عن إدارة بعض أو كافة الجوانب الأساسية لتنفيذ العملية الانتخابية والاستفتاءات على مختلف أشكالها[15]. وبصفة عامة هناك ثلاثة أنواع لإدارة العملية الانتخابية وهي:

ـ **الإدارة الانتخابية المستقلة:** تقوم على تنظيم الانتخابات في الدولة هيئة مستقلة تعمل كمؤسسة منفصلة كلياً عن السلطة التنفيذية ولها ميزانيتها الخاصة، والتي تتصرف فيها باستقلال تام عن السلطة التنفيذية وتتألف هيئة الإدارة الانتخابية المستقلة من أعضاء لا يتبعون الحكومة أثناء عملهم في الهيئة الانتخابية , و يتمتع الأعضاء بضمانات تتعلق بمدة عضويتهم، إلا أن العضوية قد لا تكون لفترة محددة بالضرورة، وتنحصر مسئولياتها في مبادئ الإدارة الجيدة، وتتمتع بصلاحية رسم السياسات واتخاذ القرارات بشكل مستقل ضمن حدود الإطار القانوني والمالي القائم للهيئة.

ـ **الإدارة الانتخابية الحكومية:** هنا تتولى السلطة التنفيذية كافة العمليات الانتخابية، وذلك من خلال إحدى الوزارات كوزارة الداخلية مثلاً، أو من خلال سلطاتها المحلية، وعادة ما يقف على رأس الإدارة الانتخابية الحكومية العاملة على المستوى الوطني أحد الوزراء أو الموظفين الحكوميين، وتكون الإدارة الانتخابية مسئولة في كافة الحالات أمام أحد الوزراء الأعضاء في السلطة التنفيذية، وغالباً ما تكون ميزانية إحدى الوزارات أو السلطات المحلية هي الممول الأساسي للإدارة الانتخابية. والحقيقة أن الانتخابات التي تديرها السلطات التنفيذية بمفردها أصبحت على المستوى الدولي نوعاً من الانتخابات التي عفا عليها الزمن، ليس فقط من حيث عدد الدول التي لا تزال تعمل بهذا النمط، ولكن من حيث مواكبتها لأنماط التنمية المعاصرة، حيث تدفع رياح الإصلاح الدول في شتى أنحاء العالم نحو أنشاء سلطات انتخابية على شكل لجان دائمة ومستقلة عن السلطة التنفيذية تضم ممثلين عن الأحزاب السياسية وعاملين معظمهم من الموظفين المدنيين المتخصصين.

ـ **الإدارة الانتخابية المختلطة:** وفيها نجد مكونين رئيسيين يشكلان تركيبة مزدوجة للإدارة الانتخابية، فهناك هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية تهتم بوضع السياسات الانتخابية العامة والإشراف على الانتخابات (الهيئة الانتخابية العاملة في ظل الإدارة المستقلة)، ونجد بموازاة ذلك هيئة انتخابية تنفيذية تعنى بتنظيم الانتخابات وإدارة الفعاليات الانتخابية تتبع إحدى الوزارات أو السلطات المحلية (كما هو الحال في الإدارة الانتخابية الحكومية) وفي ظل هذا الشكل تقوم الإدارة الحكومية بتنظيم الانتخابات وذلك بإشراف الإدارة المستقلة.

مبادئ عدة عامة تحكم عمل الإدارة الانتخابية:

1- الاستقلال: يعد استقلال أجهزة إدارة الانتخابات من أهم ضمانات فعالية هذه الإدارة وحسن أدائها للمهام المنوط بها، وبالتالي ضمانة أساسية لنزاهة الانتخابات، ذلك أن كل اعتداء على استقلال هذه ستنعكس أثاره وتداعياته على العملية الانتخابية.

2- الحياد: يجب على الإدارة التعامل مع كافة المشاركين في الانتخابات بعدالة ومساواة تامة ودون أي تمييز أو تفضيل لأية مجموعات سياسية، والجهاز الانتخابي الحيادي لا يهتم بنتيجة الانتخابات التي يديرها، فدوره يقوم على تهيئة الساحة التي سيتنافس فيها المرشحون والأحزاب وتزويد جميع الناخبين بالمعلومات المطلوبة لتمكينهم من التصويت بطريقة واعية إلي حد معقول، إضافة إلى تجميع الأصوات وإعلان النتائج دون الإضرار بأي حزب أو مرشح ويجب أن يتصرف أعضاء الإدارة الانتخابية وأن يسعوا إلى اكتساب ثقة الأحزاب الرئيسية.

3- النزاهة: تعتبر الإدارة الانتخابية هي الضامن الأول لنزاهة وسلامة العملية الانتخابية، وتقع على عاتق أعضائها والعاملين فيها المسؤولية لضمان المباشرة لضمان ذلك، ويمكن تحقيق النزاهة بسهولة اكبر عندما تتمتع الإدارة الانتخابية باستقلالية عملية وسيطرة كاملة على كافة جوانب العملية الانتخابية وفي الحالات التي يعهد فيها لمؤسسات أخرى بالقيام ببعض الأنشطة الانتخابية.

4- الشفافية: بمعنى أن تتاح إمكانية إخضاع العمليات الانتخابية للمراجعة الدقيقة، وان تكون في متناول جميع المشاركين، وتعتبر الشفافية إحدى مبادئ العمل السليم لكافة فعاليات وأنشطة الإدارة الانتخابية، كما أنها تسهل على الإدارة الانتخابية محاربة الفساد والاحتيال المالي أو الانتخابي، وتقطع الطريق أمام أي انطباعات حول وجود هذه الممارسات السلبية.

5- الكفاءة: تنتظر الحكومات والجمهور بشكل عام أن يتم استخدام الموارد المخصصة للانتخابات بحكمة وتوفير كل ما يستلزم أداء الخدمات الانتخابية بكفاءة عالية للوصول إلي نجاح العملية الانتخابية.

نتائج الدراسة

بالرغم من هذه الدراسة عبارة عن دراسة استطلاعية في مجال تحديد الدوائر الانتخابية إلا أنها توصلت إلي بعض الحقائق المهمة في عدة جوانب للعملية الانتخابية أهمها ما يلي:

1- تمتاز الدولة الليبية بتباين مكاني شديد من حيث السكان والموارد والظروف الطبيعية مما يخلق صعوبات عديدة عند عملية إنشاء التقسيمات الإدارية والدوائر الانتخابية.

2- تباين حجم العمران وتباعد المسافات بين أهم مراكزه مما يعد عائقاً عند إنشاء الدوائر الانتخابية في البلاد.

3- إن نجاح أي حكومة ليبية في إنشاء تقسيم إداري ملائم يحقق العدالة المكانية سيترتب عليه إنشاء دوائر انتخابية تمثل كافة مناطق ليبيا وتحظى بقبول ورضا جميع سكان البلاد.

4- عند البدء في العملية الانتخابية يجب التركيز على عمليات الدمج المكاني بين الأقاليم الإدارية في إنشاء الدوائر الانتخابية، وعدم إتباع أسلوب تمزيق أو تشتيت الدوائر الانتخابية. كذلك فرض شروط الانتشار المكاني على الأحزاب السياسية للحد من الظاهرة الجهوية والمناطقية في العملية الانتخابية.

5- عند تقسيم ليبيا إلى دوائر انتخابية لا يمكن الاعتماد على معيار السكان فقط نظراً للتباين الشديد والتباعد الكبير بين الأقاليم الإدارية في البلاد من حيث السكان والموارد والمساحة.

6- ستعاني الدولة عند إنشائها للدوائر الانتخابية من النفوذ الجهوي والمناطقي لطبيعة وخصائص السكان خاصة في المدن الصغيرة والأرياف والقرى.

وبناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بعدد من التوصيات للحد من الصعوبات التي تواجه إنشاء الدوائر الانتخابية في ليبيا من أهمها ما يلي:

1- وضع أسس موضوعية لتقسيم الدوائر الانتخابية تهدف إلى تحقيق العدالة المكانية بين مختلف أقاليم ليبيا الإدارية، بحيث تراعي كافة المتغيرات المؤثرة في إنشاء الدوائر الانتخابية، مثل السكان والمساحة والموارد والتركيب الاقتصادي والتعليمي للسكان.

2- التغلب على النفوذ القبلي والجهوي عند إنشاء الدوائر الانتخابية لتحقيق عمليات الدمج المكاني بين أقاليم البلاد المختلفة بفرض سلطات وهيبة الدولة ومؤسساتها السيادية.

3- تحديد المستويات المكانية للدوائر الانتخابية بحيث تقسم كل دائرة انتخابية إلى عدة لجان انتخابية تضم كل لجنة 5000 ناخب لتسهيل عملية المشاركة في الانتخابات.

4- قبل البدء في عمليات الانتخابات يجب إجراء عملية تعداد للسكان وإعداد سجل للناخبين وإصدار البطاقات الانتخابية لضمان نزاهة العملية الانتخابية.

5- إنشاء هيئة عليا للانتخابات مستقلة عن الحكومة تكون تحت إشراف السلطة القضائية بشكل مباشر ذات صلاحيات واسعة في مجال الانتخابات تمتاز بالنزاهة والحيادية مع وجود مراقبين من جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة.

6- تحقيق التوازن بين الدوائر الانتخابية من الناحية السكانية والمساحة للوصول إلي تمثيل متوازن بين جميع الدوائر الانتخابية في البرلمان.

مصادر الدراسة

1– المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA)، الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: 2004م).

2– جاسم محمد بكر، "جغرافية الانتخابات– تطورها– ومنهجيتها"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، المجلد السادس عشر، (1988م).

3– جاي. س، جودين. جيل، ترجمة أحمد منيب، الانتخابات الحرة و النزيهة– القانون الدولي والممارسة العملية، (القاهرة: الدار العربية الثقافية، 2000م).

4– جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى– دراسة في الجغرافيا السياسية، (القاهرة: الناشر مكتبة مدبولي، 1996).

5– عبد الغني بسيوني عبد الله، أنظمة الانتخاب في مصر والعالم، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1990م).

6– عبد الله صالح، "الآليات الفاعلة لإدارة الانتخابات"، مجلة الديمقراطية، العدد التاسع والثلاثون، السنة العاشرة، يوليو، (2010).

7– عفيفي كامل، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية، (القاهرة: دار الجامعين، 2002م).

8 – على محمد صالح الدباس، نظم الانتخابات– دراسة مقارنة،كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، (1997م)، رسالة ماجستير.

9– فاروق عبد الحميد محمود، دور مجلس الدولة المصري في حماية الحقوق والحريات العامة، (القاهرة: دار النسر الذهبي، ج1، م1، 1988م).

10– ليبيا، المجلس الوطني الانتقالي، قانون رقم (14)، لسنة 2012م، بشأن تحديد الدوائر الانتخابية الخاصة بانتخابات المؤتمر الوطني العام.

11– وليد الزيدي، المرشد إلي المصطلحات والعبارات الانتخابية الحديثة، (بغداد: مطبعة دار كوثر، 2005م).

12– محمد محمود الديب، الجغرافيا السياسية– منظور معاصر، (القاهرة: مكتبة الانجلوالمصرية، 1995م).

13– Bratton. Michael , and Nicolas. Van de walle, "Democratic Experiments in Africa; Regime Transitions in Comparative Perspective " Combridge ;Combridge University, 1997.

14– IDEA , Voter Turnout From 1945 to 1997 ; A Global Report on Political Participation, Stockolm, 1997.

هوامش الدراسة:

[1]- محمد محمود الديب، الجغرافيا السياسية– منظور معاصر، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1995م)، ص 763.

[2]- جاي، س. جودين، جيل.، ترجمة احمد منيب، الانتخابات الحرة والنزيهة– القانون الدولي والممارسة العملية، (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000م)، ص 22.

[3]- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA)، الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: 2004م)، ص 42.

[4]- وليد الزيدي، المرشد إلى المصطلحات والعبارات الانتخابية الحديثة، (بغداد: مطبعة دار كوثر، 2005م)، ص 18.

[5]- علي محمد صالح الدباس، "نظم الانتخابات– دراسة مقارنة"، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، (1997م)، ص 13.

[6]- عبد الغني بسيوني عبد الله، أنظمة الانتخاب في مصر والعالم، (الإسكندرية: منشاة المعارف، 1990م)، ص 92.

[7]- فاروق عبد الحميد محمود، دور مجلس الدولة المصري في حماية الحقوق والحريات العامة، (القاهرة: دار النسر الذهبي، ج1، م1، 1988م)، ص 115.

[8]- عفيفي كامل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية، (القاهرة: دار الجامعين، 2002م)، ص 782.

[9]- جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى– دراسة في الجغرافيا السياسية، (القاهرة: الناشر مكتبة مدبولي، 1996م)، ص 11.

[10]- جمال حمدان، مصدر سابق ذكره، ض 10 – 45.

[11]- محمد محمود الديب، مصدر سابق ذكره، ص 767.

[12]- جاسم محمد بكر، "جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (3)، المجلد (16)، عام (1988م)، ص 82.

13-Bratton , Michael , and Nicolas Van de Walle , " Democratic Experiments in Africa ; Regime Transitions in Comparative Perspective". Cambridge; Cambridge University , 1997 , P. 194

14 - IDEA., Voter Turnout From 1945 to 1997: A Global Report on Political Participation. Stockholm , 1997 , P. 32.

[15] ـ عبد الله صالح، "الآليات الفاعلة لإدارة الانتخابات"، مجلة الديمقراطية، العدد (39)، السنة العاشرة، يوليو (2010م)، القاهرة، ص ص 50 – 54.